كما ساهم حاييم وايزمان نفسه في هذه الجهود، فاجتمع بتاريخ ١٨ آذار (مارس) ١٩٤٨ مع الرئيس ترومان لهذا الغرض.

غير انه يبدو أن هذه الادعاءات الصهيونية لم تؤد غرضها، في هذه المرحلة على الأقل، في اقناع الأميركيين أو حملهم على العدول عن تغيير سياستهم. ففي اليوم التالي لمقابلة وايزمان ــ ترومان، كان المندوب الأميركي الدائم في الأمم المتحدة، وارن أوستن، يقدم مشروع قرار الى مجلس الأمن يطلب فيه، بعد أن اتضح للجميع، أن تنفيذ قرار التقسيم بالطرق السلمية غير ممكن، استبدال ذلك القرار بآخر يدعو الى فرض حكم «وصاية مؤقتة على فلسطين [تحت اشراف] مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة... دون أن يمس ذلك بحقوق أو ادعاءات أو وضع أي من الأطراف المعنية أو بطبيعة التسوية السياسية النهائية» للمسألة الفلسطينية. ولأجل ذلك، ينبغي عقد دورة طارئة فورية للجمعية العمومية لبحث الأمر، وفي الوقت نفسه اصدار التعليمات الى لجنة الأمم المتحدة لفلسطين بالتوقف عن مساعيها الهادفة لتنفيذ خطة التقسيم المقترحة (نص المشروع في **الوثائق الأميركية لسنة ١٩٤٨**، ص٧٤٣). وقبل تقديم هذا المشروع، كانت وزارة الخارجية الأميركية قد أرسلت ملاحظة بشأنه الى الدول العربية، طالبة عدم التسرع في الوصول للاستنتاجات المترتبة عليه.

بن ــ غوريون: «مصيرنا غير متعلق كثيراً بما يجري في الأمم المتحدة»

بينما كان الصهيونيون يخوضون، من أجل التقسيم واقامة الدولة اليهودية الصراع السياسي، الذي تركز أساساً في نيويورك وواشنطن ولندن، باشراف موشي شاريت وصحبه، كان بن ــ غوريون قابعاً في تل ــ أبيب التي انتقل اليها من القدس، بعد أن ساءت الأوضاع الأمنية في المدينة اثر الاشتباكات المسلحة التي راحت تقع فيها بين العرب واليهود منذ اعلان قرار التقسيم، حيث تولى عملية الاشراف على انشاء أجهزة الدولة اليهودية، ومن ثم اعلان اقامتها. وتم هذا العمل بمجمله من خلال اتصالات ومشاورات يومية تقريباً بين الرجلين، كانت تتم غالباً بواسطة البرقيات المشفّرة، التي كانا يتبادلان فيها المعلومات والتوجيهات.

ويبدو أن بن ــ غوريون كان في حيرة من أمره بشأن التطورات المتوقعة، بعد صدور قرار التقسيم. ففي خطاب القاه أمام اللجنة التنفيذية للهستدروت، النقابة العامة للعمال اليهود في فلسطين، يوم ٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، أبدى بن ــ غوريون قبولاً متحفظاً بالقرار، ولكنه أعرب عن شكوكه في امكانية اقامة الدولة اليهودية، مبدياً تخوفه «فيما اذا كنا نحن اليهود مهيئين لحكم أنفسنا» (ص٢٢). وحتى اذا تم ذلك، فان فترة اقامة الدولة وارساء أسسها ستستمر على الأقل ١٠ سنوات، يجب خلالها تهجير مليون ونصف المليون يهودي اليها، «وما لم نقم بذلك.. لن يكون هنالك أمن وكيان حقيقيان للدولة اليهودية» (ص٢٣). وللوصول الى هذا ينبغي التمسك بمبادىء «تحقيق الصهيونية... وحكم ديموقراطي... وتعاون يهودي ــ عربي» (**المصدر نفسه**). وختم بن ــ غوريون خطابه بدعوة مبطنة الى القبول بقرار التقسيم بانتظار التطورات التي قد تحدث في المستقبل، بقوله: «ليست هنالك حدود أبدية ولا ادعاءات سياسية نهائية،